

واقع الرقمنة في الجزائر

The reality of digitization in Algeria

صليحة بن نملة*، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1

s.bennemla@univ-alger.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/14 تاريخ قبول المقال: 2025/10/29 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

إنَّ الحديث عن الرقمنة مفاده تحسين الخدمة العمومية من حيث الجودة والكفاءة والسرعة في جميع القطاعات، وهي ضرورة ملحة لأي تخطيط من طرف الإدارة العامة لتحقيق هذه الأهداف.

ولهذا تلجأ الإدارة لعصرنة جميع القطاعات دون استثناء وتوفير كل الإمكانيات من موارد بشرية ومادية والآليات التي تواكب عملية الانتقال والتحول إلى خدمة عصرية سريعة تستجيب لمتطلبات الساكنة ولعصر السرعة والمعلوماتية الذي يهتم به الأفراد والمجتمع ككل.

والنتائج لاحتضانها في الميدان بفضل التقدم الملحوظ في مجال الرقمنة وإنشاء وزارة جديدة للرقمنة والإحصائيات، وهاته العملية تمس كل القطاعات والدوائر الوزارية في إطار التكامل والتعاون بينها من أجل محاربة البيروقراطية ومكافحة الفساد وترشيد الحكم في ظل مبدأ الشفافية من أجل تفعيل الأدوات الأساسية لخلق الثروة مما يؤدي لنمو اقتصادي قوي ومتنوع استقلالي وسيادة في اتخاذ القرار بنظرة استشرافية.

الكلمات المفتاحية: الإحصاء ; نمو; الأنترنت; الرقمنة; الشفافية.

Abstract:

Digitalization is about improving public service quality, efficiency, and speed across all sectors. It is an urgent necessity for any public administration planning to achieve these goals. Therefore, the administration is modernizing all sectors without exception, providing all the necessary human and material resources and mechanisms to support the transition to a modern, fast service that responds to the needs of the population and the era of speed and information technology, which interests individuals and society as a whole. We have observed the results in the field, thanks to the remarkable progress in digitization and the establishment of a new Ministry of Digitization and Statistics. This process affects all sectors and ministerial departments within a framework of integration and cooperation to combat bureaucracy, combat corruption, and rationalize governance under the principle of transparency. This will enable the implementation of the basic tools for wealth creation, leading to strong and diversified economic growth, independent decision-making, and a forward-looking vision.

Key words: Statistics; Growth; Internet; Digitization; Transparency.

مقدمة:

أصبحت الحياة العصرية تتطلب التخلي عن طرق التسيير التقليدية ومواكبة التطور الإلكتروني، ومن هنا تظهر أهمية الموضوع لأن الطرق التقليدية عجزت عن تقديم خدمة سريعة راقية متطورة، مع ظهور الرقمنة اتجهت الإدارة الجزائرية إلى إحداث نقلة نوعية على كافة الأصعدة والمستويات، ولقد استفادت الإدارة من التطورات التقنية والتكنولوجية والاتصالات، مما خلف فكرة الخروج بمحتوياتها للمستفيدين في أماكن تواجدهم. هدف الدولة الجزائرية في الوقت الحالي هو مواكبة العصرية على المستوى العالمي، بغية مواجهة العديد من التحديات التي فرضها الواقع لتحقيق التطور في مختلف الميادين خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات. وهذا ما يكون له أثر على عدة مستويات المؤسسات والهيئات العمومية لتقديم خدمات بشكل راقى وسريع هذا من جهة والأفراد وحاجتهم في الحصول على خدمات أكثر عصرية من جهة أخرى. لذا أسباب اختيار الموضوع أنه أصبح من الضروري ولزما على كل الإدارات في كافة المستويات سواء مركزية أو لامركزية إدخال تكنولوجيات المعلومات وهذا ما يتطلب إدخال الرقمنة على مستوى الإدارة وتوفير المورد البشري لهذه العملية ذو كفاءة لتحقيق الهدف المنشود وهو عصرية الإدارة أو بالأحرى الخدمة العمومية على وجه الخصوص.

إن عملية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة ليست بالعملية السهلة، تتطلب تجنيد الموارد البشرية والهيكل والتقنيات والآليات التي تواكب عملية الانتقال والتحول إلى خدمة عصرية سريعة تستجيب لمتطلبات الساكنة ولعصر السرعة والمعلوماتية الذي يهتم به الأفراد والمجتمع ككل.

كل هذا يتطلب توفير المتطلبات الأساسية للرقمنة حتى يتحقق التجسيد الفعلي لها. وعليه نطرح

الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الرقمنة في تحسين جودة الخدمات العمومية الإدارية في الجزائر؟

فيما يخص فرضيات البحث، للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية أو الفرضيات الآتية:

* بالرغم من حداثة تجربة الجزائر في مجال الرقمنة إلا أنها حققت تقدما ملحوظا.

* أثر الرقمنة في تحسين تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر من خلال تقوية وتطوير البنية

التحتية وتحرير القطاع.

* تساهم تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها

وسيلة بالغة الأهمية في تحقيق الاندماج في الرقمنة.

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

التعرف على التوجه الرقمي على مستوى الإدارة وأيضاً واقع الرقمنة على الصعيد العملي خاصة فيما

يتعلق بالتوجه نحو تبني الاقتصاد الرقمي. وذلك التعرف على أهم العوامل التي تعول عليها الجزائر في نجاح

مشروع الرقمنة.

أهمية البحث تكمن في محاولة تسليط الضوء على واقع الخيارات الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر والتحديات التي تواجهها في ظل الرقمنة والتحول الرقمي والتوجه نحو طابع اقتصادي حديث مبني على التكنولوجيا الرقمية والابتكار والمعرفة.

المنهج المختار للدراسة هو المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بمجال البحث وذلك بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع.

وفي هذا الإطار تم تنظيم البحث على النحو التالي: سوف نتناول:

المحور الأول: التوجه الرقمي على مستوى الإدارة. نتناول فيه التخطيط لمشروع الرقمنة وكذا البيئة التشريعية للرقمنة.

أما المحور الثاني: واقع الرقمنة على الصعيد العملي. نتطرق فيه الإرادة السياسية والمجالات المستخدمة للرقمنة.

فيما يخص الدراسات السابقة ارتأينا الاعتماد على دراسات سابقة ذات صلة بموضوع بحثنا، تمثلت في:

* دراسة آيت عيسى عيسى، عية عبد الرحمان، مقال تحت عنوان "الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين المكنانيات والطموح"، حيث أشار فيه الباحثان إلى مدى استغلال الرقمنة في تنمية الاقتصاد الوطني، معتمدا على المنهج التحليلي لمعالجة إشكالية البحث، وخلصت هذه الدراسة إلى مدى تأخر الجزائر في مواكبة التحول الرقمي رغم حيازتها على الإمكانيات اللازمة، ومنه يكمن الحل في وجوب استغلال الرقمنة بشكل أسرع والاهتمام بهذا التوجه. عيسى بن عيسى وعبد الرحمان عية. الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين الإمكانيات والطموح. مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، 2021.

* دراسة خالد رجم، خولة واصل، الويزة سعادة، مقال تحت عنوان "واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، حيث سلطت الدراسة الضوء على واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر و آفاقه كخيار استراتيجي للمضي قدما إلى الاقتصاد الرقمي، بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرا قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى إبراز أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد، و ضرورة تبني الاستراتيجيات اللازمة لتقليص الفجوة الرقمية مواكبة التطور العلمي العالمي في هذا المجال . خالد رجم، خولة واصل، والويزة سعادة. واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 06، العدد 01، 2018.

المحور الأول: التوجه الرقمي على مستوى الإدارة

التوجه الرقمي على مستوى الإدارة يتطلب تحويل كل الوثائق والمعلومات من الشكل الورقي التقليدي الى الشكل الحديث¹ ما يعرف بالشكل الرقمي بواسطة أجهزة الاعلام الآلي المخصصة لهاته العملية والانتشار

الواسع للشبكة العنكبوتية وتبني آليات جديدة تستند للأبعاد التكنولوجية. وعليه سوف نتناول التخطيط لمشروع الرقمنة وكذا البيئة التشريعية للرقمنة.

1 - التخطيط لمشروع الرقمنة

أي عمل تقوم به الإدارة لابد من تخطيط محكم، بما في ذلك عملية الرقمنة التي تتطلب من الإدارة احترام الخطوات التالية:

. تحديد خطة الانطلاق.

. وضع مخطط مبني على عملية منسجمة ومنظمة يراعى فيه الزمن لتنفيذ عملية الرقمنة.

. اتخاذ جملة من التدابير والقرارات للوصول للخطة المنشودة.

. استعمال كافة الوسائل المادية والمعنوية المتوفرة على أكمل وجه برؤية مستدامة.

. الاعتماد على لجنة تشرف على مشروع الرقمنة تتسم بالجودة والكفاءة في أداء المهام المنوطة لها

والمتمثلة في إعادة هندسة كافة الإجراءات الإدارية والتنظيمية والفنية تتماشى وعملية الرقمنة وفق للميزانية المسطرة لهاته العملية.

الجدول : يبين إحصائيات استخدام الأنترنت في الجزائر لسنة 2021

العدد بمليون	النسبة المئوية من العدد الاجمالي للسكان	
23	71.8%	فايسبوك
26.35	56.9%	مواقع الانترنت
25	56.5%	شبيكات التواصل
24.48	97.9%	الأنترنت عبر الهواتف

المصدر مجلة الاقتصاد والبيئة³

ولهذا يجب على الإدارة وضع خطة في حدود الإمكانيات المادية والبشرية تتسم بالشمولية والواقعية والمرونة مع المعطيات الجديدة التي تسير هاته العملية تحتاج المؤسسات للقيام بهاته العملية لكافة المعلومات والبيانات المطبوعة.⁴

أي عمل تقوم به الإدارة لابد من تخطيط محكم، بما في ذلك عملية الرقمنة التي تتطلب من الإدارة احترام الخطوات التالية:

كل هذا يتطلب خلق بيئة قانونية لازمة للقيام بهاته العملية⁵

وهذا التحول الرقمي يظهر بمستويات ثلاث:

المستوى الأول: العملية هنا تتمثل في استقبال بيانات خاصة من المستخدم واعتمادها وتسجيلها على

مستوى أرشيف المؤسسة.

المستوى الثاني: يكون فيها الاتصال بين الموظف والمواطن بإدخال بيانات محددة ثم يتم حفظها

إلكترونيا والاتصال والرد بين الموظف والمواطن يكون من خلال الموقع الإلكتروني.

مثلا: تجديد ترخيص، استخراج شهادات رسمية.

المستوى الثالث: مفاده وجود ربط شبكي بين مختلف المؤسسات الحكومية، مما يسمح للمواطن بالحصول على الخدمة من موقع إلكتروني واحد⁶. مثلاً: استخراج شهادة الميلاد.

ضف إلى البيئة القانونية لابد من توفير بيئة بشرية ذات كفاءة، لأن المورد البشري من الركائز الأساسية لنجاح عملية الرقمنة، وعدد العاملين في برامج الرقمنة يختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب الرصيد المراد رقمته وكذا الإمكانيات المادية التي تمتلكها هذه المؤسسات. ويمكن اللجوء إلى عملية الانتداب أي انتداب عاملين أكفاء لإنجاز مشاريع الرقمنة.

- متعامل خارجي متخصص.
- عاملين متخصصين بالضبط يتم اللجوء إليهم في حالة المشاريع الكبرى للرقمنة وفي جميع هاته الحالات يتم الاعتماد على اتفاق مسبق يتضمن:

- المقاييس والأنماط المتفق عليها في عملية الرقمنة.

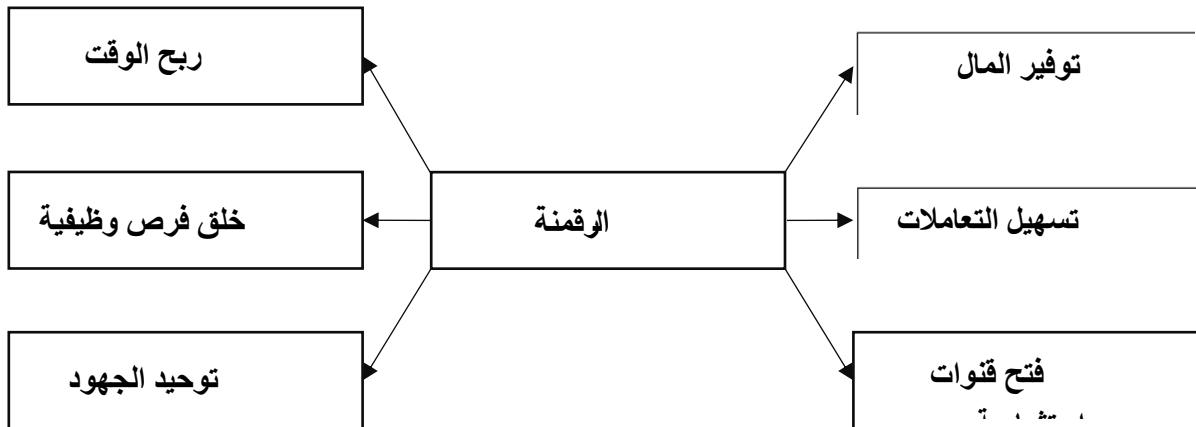
- الموارد المالية، في حالة الإخلال بالمعايير المتفق عليها يتم التصحيح دون تكاليف إضافية.

ولهذا نجد على مستوى الإدارة تخطط من أجل تقليص الوقت والمكان بحيث التكنولوجيا تجعل كل الأماكن إلكترونياً متجاوزة، وتتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجماً هائلاً من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الانتاج.

كما أن مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى. فالمحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا يسمح لها بأخذ مسارات متنوعة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن ينفق إلكترونياً⁷.

* الشكل يبين أبعاد الرقمنة



الشكل من اعداد المؤلف المرسل⁸.

من خلال هذا الرسم يتضح لنا بأن الرقمنة لها أبعاد تفيد الإدارة كآلاتي:

- مبدأ الشفافية يلقي أرضية خصبة له من خلال إلغاء الوساطة والمحسوبية والمجاملة.
- وضع حد للبيروقراطية في الإدارة التقليدية، وخلق إدارة إلكترونية تسير وفق حكم رشيد مما يخلق أداء وظيفي جيد.
- توحيد الجهود وخلق جهاز إداري فعال ومتكامل ومنسجم وفق قواعد عمل جديدة.
- اختصار الإجراءات الإدارية التي تعرفها الإدارة التقليدية والقضاء على التنقل بين الإدارات المختلفة.

2) البيئة التشريعية للرقمنة:

هناك ترسانة لا يستهان بها سواء على المستوى القانوني أو التنظيمي.

- **على مستوى التشريع الأساسي:** حسب المادة 141 دستور 2020 نصت من ان المبادرة التشريعية تأتي من السلطة التنفيذية وبالتحديد رئيس الجمهورية لأنه المؤهل لسن الأوامر⁹.
- **على مستوى التشريع العادي:** المشرع كان له موقف إيجابي اتجاه عملية الرقمنة وذلك بإصداره القانون 18-04 الذي يتدخل للتكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والدولية وكذا التقدم التقني والتكنولوجي المسجل منذ عام 2000.

ومن خلال قانون الاستثمار 18-22¹⁰: وقانون العقوبات تمّ تعديله بموجب قانون 24-08 الأمر يتعلق بتسليط أشد العقوبات على كل من يمارس البيروقراطية ويعرقل المستثمرين والنشاط الاقتصادي، عقوبات جسيمة تصل لـ 10 سنوات والعقوبات المادية 500 ألف دينار ومليون ألف دينار.

- **على مستوى التشريع الفرعي:** أما على مستوى السلطة التنظيمية تميزت بالتنوع بين المراسيم الرئاسية والمراسيم التنفيذية.
- **المراسيم الرئاسية:** المرسوم التشريعي 94-01، المتعلق بالنظام الإحصائي لهيئات الإنتاج والتنسيق لنظام المعلومات الإحصائية.

1. مرسوم رئاسي رقم 19-317، يتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها¹¹.
2. مرسوم رئاسي رقم 20-163، لإنشاء وزارة الرقمنة والإحصائيات.
- **المراسيم التنفيذية:**

- مرسوم تنفيذي 20-363 الذي يحدد صلاحيات وزير الرقمنة والإحصائيات، العدد 74.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-364، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الرقمنة والإحصائيات، الجريدة الرسمية، العدد 74.

أعيد تنظيم نظام المعلومات الإحصائية بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ في 15 جانفي 1994، الذي يحدد المبادئ العامة ويحدد الإطار التنظيمي وكذا حقوق والتزامات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في مجالات إنتاج وحفظ واستخدام ونشر المعلومات الإحصائية. وبالتالي فإن أي معلومات كمية أو نوعية تسمح

بمعرفة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال العمليات الرقمية تعتبر معلومات إحصائية، وفقا لمبدأ حرية المعلومات، يحق لأي شخص طبيعي أو اعتباري إنتاج المعلومات الإحصائية ومعالجتها ونشرها. ويتم تعزيز نظام المعلومات الإحصائية الوطنية من خلال ضمان القواعد والأساليب العامة لتطوير ومراجعة وتحديث الرموز والتسميات والملفات والمفاهيم الإحصائية، وتوافر المعلومات ونشرها، طبعا معلومات موثوقة ومنظمة ومناسبة لاحتياجات العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

لهذا يكلف وزير الرقمنة والإحصائيات، في مجال ترقية الرقمنة وتطويرها، بما يأتي:

- تشجيع استخدام التقنيات الرقمية.
- إنشاء إطار عمل لعملية الرقمنة يُمكن من مشاركة الموارد والخدمات وتطوير منصات تبادل البيانات.
- تطوير نظام معلومات متكامل لدعم اتخاذ القرار بالتنسيق مع الوزارات.
- جمع المعلومات حول مشاريع التنمية الرقمية داخل الوزارات.
- تطوير آليات لإعداد خطط عمل الرقمنة القطاعية واعتمادها ومتابعتها بالتنسيق مع الوزارات.
- تنفيذ إجراءات الحكومة الإلكترونية.
- تشجيع ظهور خدمات وأدوات الدفع الإلكتروني لتعزيز وتطوير التجارة الإلكترونية.
- وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير الشهادات الإلكترونية.
- وضع وتنفيذ سياسة وطنية لأمن نظم المعلومات.
- وضع إطار عمل لأنظمة المعلومات الحكومية.
- ضمان إنشاء آليات تمويل كافية لوضع خطط عمل الرقمنة وتسهيل الوصول إليها بالتنسيق مع القطاعات ذات الصلة.
- اقتراح عناصر استراتيجية لتحقيق التآزر والترشيد والاستخدام الأمثل للموارد الرقمية الحكومية بالتشاور مع جميع الجهات المعنية.
- تعزيز إنشاء منظومة تدعم تطوير التقنيات الرقمية.
- ربط عالم الحلول الرقمية بالفاعلين الاقتصاديين المتخصصين.
- اقتراح تدابير على الحكومة تهدف إلى تنمية رأس المال البشري والمهارات الوطنية اللازمة للتنمية الرقمية.
- إعداد التقارير أو إجراء تقييمات نيابةً عن الحكومة بشأن المسائل التي تدخل ضمن اختصاص الوزارة في مجال الرقمنة.

وفقاً للمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 20-363، الذي يحدد صلاحيات وزير الرقمنة والإحصاء، يتولى الوزير مسؤولية تطوير المعلومات الإحصائية وتعزيز النظام الإحصائي الوطني.

المحور الثاني: الرقمنة على الصعيد العملي

قطعت الجزائر أشواطاً مهمة في ميدان الرقمنة، وبلغت مستويات متقدمة في قطاعات عديدة من حيث تعميم الخدمات الرقمية ووضع قاعدة بيانات آمنة، لتقريب الإدارة من المواطن وضمان خدمات نوعية¹².

لا يخفى على الجميع أن جائحة كورونا كانت من الأسباب الملحة والدافعة للرقمنة عن طريق تقنية التواصل المرئي عن بعد. وعليه نتناول موقف الإرادة السياسية وكذا المجالات المستخدمة للرقمنة.

1) الإرادة السياسية:

وتولي السلطات العليا في البلاد أهمية كبيرة لتسريع التحول الرقمي بتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال،¹³ في الإدارات والخدمات العمومية، إضافة إلى تحسين تسيير القطاع الاقتصادي، قصد تجنب المواطن قيود الحصول على خدمات عمومية رقمية.

ولا يتحقق ذلك إلا بوجود بنية تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والربط بالشبكة الدولية ذات التدفق العالي وزيادة القدرات الاستيعابية لشبكة الانترنت الثابتة والمحمولة، تسمح بتوفير ظروف مناسبة لدفع البرنامج الوطني للرقمنة الى الأمام.

يولي كبار المسؤولين في الدولة اهتمامًا بالغًا لتسريع التحول الرقمي من خلال الاستخدام المتكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الخدمات الحكومية والعامّة، مع تحسين الحوكمة الاقتصادية لتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات العامة الرقمية. ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال توسيع البنية التحتية للاتصالات، وربط الشبكات الدولية عالية السرعة، وزيادة سعة الشبكات الثابتة والمتنقلة. وهذا من شأنه تهيئة الظروف لدعم برنامج الرقمنة الوطني.

إن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون دعا أثناء ترؤسه اجتماع لمجلس الوزراء إلى تعميم الرقمنة على جميع القطاعات قصد الخروج من الإحصاءات التقريبية التي تساعد على خلق اقتصاد قوي، وهي الخيار الوحيد. من جهته، يؤكد الخبير في تكنولوجيا المعلوماتية، أمين درياس، أن الرقمنة تعرف تطورا ملحوظا في قطاعات عديدة بالجزائر، خاصة بعد الأوامر التي وجهها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، من أجل الوصول إلى تجسيد التحول الرقمي في أسرع وقت¹⁴.

التزام رئيس الجمهورية في التزاماته 54: التزام الشفافية: لا يمكن محاربة الفساد والبيروقراطية إلا بالرقمنة، لهذا رئيس الجمهورية يشدد على تعميم الرقمنة في كل القطاعات. وقد عاقب رئيس الجمهورية بعض القطاعات نتيجة البيروقراطية والعرقلة، لأن البيروقراطية مضرّة للفرد والاقتصاد والمجموعة الوطنية وسمعة الدولة، كلما تحررنا من البيروقراطية اذا مارسنا الشفافية.

ولهذا فإن رئيس الجمهورية يتابع ضمن برنامجه بشكل دؤوب ومستمر مدى تقدم الرقمنة في مجلس الوزراء الأخير لسنة 2024 قطع أشواط متقدمة في الرقمنة تتمثل في:

- إنشاء مرصد وطني للرقمنة: مما يولد انسجام بين كل القطاعات الوزارية.
- المحافظة السامية على مستوى وزارة الداخلية تحت وصاية رئاسة الجمهورية: بإمكان المواطن استخراج الوثائق الإدارية بشكل يسير وتمت الرقمنة على المستوى المحلي:

- بطاقة التعريف البيومترية.

- بطاقة السياقة البيومترية.

- جواز السفر البيومتري.

وهذا ما تتطلبه الرقمنة على المستوى المحلي إلى جانب المستوى الوطني، لأنه كما ذكر رئيس الجمهورية، هناك بعض الجهات قدمت أرقام مغلوبة بخصوص الثروة الحيوانية، وهذا ما أدى في السنة الحالية 2024 القيام بعملية الإحصاء العام للقطاع الفلاحي لكي تبني استراتيجية القطاع الفلاحي على أرقام صحيحة حتى لا يكون فيه تضخيم للأرقام كما هو الحال في مجال التصدير والاستيراد.

ومن أجل إدارة أفضل، انطلاقاً من هاته الفكرة، فإن رئيس الجمهورية يلح على فكرة الإحصائيات السليمة وأرقام دقيقة لاتخاذ قرارات تحقق المصلحة العامة وإرضاء جميع المواطنين، في الواقع تقديم أرقام غير حقيقية يجب أن يتوقف بفضل الرقمنة والإشراف والمتابعة من طرف الجهات المسؤولة وفي الحقيقة كلنا مسؤولون لذا تمّ تشكيل وزارة الرقمنة التي لها وصاية على الديوان الوطني للإحصائيات.

حسب نص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-363 الذي يحدد صلاحيات وزير الرقمنة والإحصائيات، يتولى وزير الرقمنة والإحصاء مسؤولية تطوير مكونات السياسة الوطنية للرقمنة، وإنتاج المعلومات الإحصائية، وتعزيز النظام الإحصائي الوطني، في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامجه عملها. ويخضع التنفيذ للمراقبة والرصد وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويعرض الوزير نتائج عمله على رئيس الوزراء وفي اجتماعات الحكومة ومجلس الوزراء، وفقاً للإجراءات والمواعيد النهائية المقررة. يتمتع وزير الرقمنة والإحصاء بسلطة الإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع. وبهذه الصفة، يُكلف تحديداً بالمهام التالية:

تطوير ومراقبة تنفيذ السياسات الوطنية والمعلومات الإحصائية من خلال عملية تشاورية لتعزيز ودعم التحول الرقمي للإدارات والمؤسسات العامة.

إنشاء آليات دعم التحول الرقمي لتحسين جودة الخدمات العامة، بالتشاور مع الوزارات المعنية.

زيادة القدرة التنافسية للفاعلين الاقتصاديين الوطنيين من خلال الرقمنة. يتولى وزير الرقمنة والإحصاء مسؤولية تطوير مكونات السياسة الوطنية للرقمنة، وإنتاج المعلومات الإحصائية، وتعزيز النظام الإحصائي الوطني، ورصد تنفيذها والإشراف عليها وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويعرض نتائج أنشطته على رئيس الوزراء وفقاً للصيغة والشروط التي تحددها الحكومة ومجلس الوزراء.

يشرف وزير الرقمنة والإحصاء على جميع الأنشطة في هذا المجال. وفي إطار هذا الدور، يتولى مسؤولية محددة تتمثل في:

- وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمعلومات الإحصائية من خلال عملية تشاورية لتعزيز ودعم التحول الرقمي للإدارات والمؤسسات العامة.

- وضع آليات لدعم التحول الرقمي لتحسين جودة الخدمات العامة، بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

- زيادة القدرة التنافسية للفاعلين الاقتصاديين الوطنيين من خلال التحول الرقمي.
- تهيئة بيئة مواتية لتطبيق الحكومة الإلكترونية، بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تنظيم وتعزيز النظام الإحصائي الوطني في إطار السياسات العامة في هذا المجال.
- تنسيق النظام الإحصائي الوطني بأكمله مع جميع المؤسسات ذات الصلة. - وضع مقومات سياسة وطنية لتنمية الاقتصاد الرقمي، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة.
- المشاركة في تعزيز وتطوير النظم البيئية الرقمية والاقتصادية، ونقل التكنولوجيا، وتقييم نتائج البحوث.
- مراجعة خطط وبرامج التنمية القطاعية وتحديثها وضمان تنفيذها.
- الشروع في دراسات استراتيجية تُشكل أساسًا للقرارات الحكومية في هذه القطاعات، في إطار الرصد المستمر للأنشطة القطاعية.
- تنظيم برامج تدريبية في مجالات الرقمنة والإحصاء واستخدام تقنيات المستقبل بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- تهيئة بيئة مواتية لتطبيق الحكومة الإلكترونية من خلال التشاور مع المؤسسات ذات الصلة. - تنظيم وتعزيز النظام الإحصائي الوطني في إطار السياسات العامة في هذا المجال. - تنسيق النظام الإحصائي الوطني الشامل من خلال التواصل مع جميع الجهات المعنية.
- اقتراح مقومات سياسة وطنية لتنمية الاقتصاد الرقمي بالتشاور مع الجهات المعنية.
- المساهمة في تعزيز وتطوير النظم البيئية الرقمية، ونقل التكنولوجيا، وتقييم نتائج البحوث. - مراجعة وتحديد وضمان تنفيذ خطط وبرامج التنمية القطاعية.
- إجراء دراسات استراتيجية لتوجيه القرارات الحكومية في هذه القطاعات، في إطار المتابعة المستمرة للأنشطة القطاعية.
- تحسين برامج التدريب في مجالات الرقمنة والإحصاء واستخدام التقنيات المستقبلية داخل الوزارات المعنية.

2. المجالات المستخدمة للرقمنة:

في هذا الصدد أكد الخبير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يونس غرار، أن الرقمنة لم تعد اختياراً، بل أصبحت ضرورة عصرية، مشيراً أن من يريد أن يساير التطور التكنولوجي في العالم والدول المتقدمة عليه بالرقمنة. وقال غرار لـ "الشعب أونلاين" إن تصريحات الكثير من المسؤولين تؤكد أن الجزائر تسير بشكل جيد نحو الرقمنة، مشيراً إلى أن الوتيرة مختلفة من قطاع لآخر، فهناك قطاعات تطورت في هذا المجال، مستشهدة بوزارات العدل، الداخلية، التعليم العالي والتربية.

وأضاف المتحدث، في هذا السياق، "هناك قطاعات متخلفة جداً في الرقمنة.

وفي هذا السياق، أكد الخبير في تكنولوجيات المعلومات والاتصال يونس غرار لم تعد الرقمنة خيارًا، بل أصبحت ضرورة عصرية. من يرغب في مواكبة التطورات التكنولوجية عالميًا وفي الدول الصناعية، عليه إتقان الرقمنة. في مقابلة مع صحيفة الشعب حديثه لـ "الشعب أونلاين"، أكد غرار أن تصريحات جهات عديدة تؤكد أن الجزائر أحرزت تقدمًا ملحوظًا في مجال الرقمنة. واستشهد بوزارات العدل والداخلية والتعليم العالي والتربية، مؤكدًا أن وتيرة التقدم تختلف من قطاع لآخر، إذ يضم كل قطاع قطاعاته النامية. وفي هذا السياق، أضاف المتحدث: "هناك قطاعات متأخرة جدًا في مجال الرقمنة".

لقد سرنا في الرقمنة بخطوات متسارعة¹⁵، على مستوى بريد الجزائر¹⁶ نجد البطاقة الذهبية، أيضا على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية وضعت مجموعة من الخدمات الرقمية. وفي الآونة الأخيرة كل القطاعات حاولنا ذكر بعضها فقط: قطاع العدالة، قطاع التعليم العالي، قطاع التربية، و قطاع الصحة.

أ- قطاع العدالة¹⁷: الآن قطاع العدالة، بإمكان المواطن استخراج شهادة الجنسية، السوابق العدلية، زيارة المحبوسين بفضل الأرضية الرقمية تسمح بمتابعة القضايا عن بعد بكل يسر، والتعامل إلكترونيا مع المحاكم المختصة، وهناك قوانين من أجل إنجاز العملية:

- قانون عصرنه العدالة.
- قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني.
- قانون التجارة الإلكترونية.

وهذا لا يعني أن القطاعات الأخرى لم تقم بمبادرات.

ب- وزارة التجارة: قامت بتوفير ما يعرف بـ السجل التجاري الإلكتروني لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، والموردين والمصدرين. وبإمكان جمركة السيارات والبضائع بكل يسر مع مصالح الضرائب والجمارك.

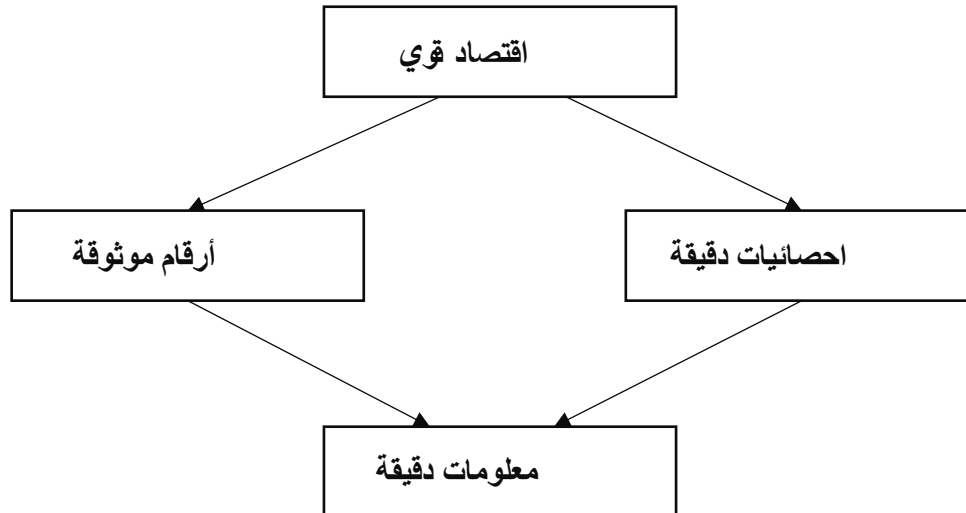
ج- قطاع التعليم العالي: أين وجدت الرقمنة الأرضية الخصبة لها وأحسن مثال على ذلك بكالوريا 2023 ثم تسجيلهم على مستوى الجامعة بتطبيق قاعدة صفر ورقة في كل ما يتعلق بالطالب سواء التسجيل الإداري، الخدمات الجامعية، استخراج الشهادات، خلق مؤسسات ناشئة من خلال تبسيط الإجراءات.

يمكن القول إنه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي هناك 54 منصة رقمية على عدة مستويات:

- المستوى البيداغوجي.
- المستوى البحثي.
- المستوى الخدماتي.
- مستوى تسجيل طلبة البكالوريا 2023-2024 تمّ بطريقة إلكترونية صفر ورقة حتى فيما يخص المنحة المخصصة للطلبة بعدما كانت 11 وثيقة حاليا كشف الراتب فقط.
- وحتى على مستوى المكتبات¹⁸.

الرقمنة ليست إضافة وإنما في قلب التغيير ولهذا تشرف عليها وزارة الرقمنة ورئيس الجمهورية حتى تحقق المخطط التالي:

الشكل يبين: مؤشرات الاقتصاد القوي



الشكل من اعداد: المؤلف المرسل

(د) قطاع التربية: عرف قطاع التربية وتيرة متسارعة في مجال الرقمنة، وفي سنة 2024 تمّ إقرار تسجيل تلاميذ السنة الأولى إلكترونيا. واعتماد نظام اللوحات الإلكترونية على المستوى الابتدائي. ويتأسس قطاع تربوي رقمي مدعم بنظام معلومات حكومي للمساعدة على اتخاذ القرار. فشبكات الاتصال الرقمية قد تمّ توظيفها في شتى الإدارات والمؤسسات دعما لنشاطها الاتصالي سواء داخليا ما بين هيكلها وأقسامها الداخلية أو الخارجية مع مختلف المتعاملين الذين تربطهم بها علاقة شراكة أو عمل.

(هـ) قطاع الصحة: هو الآخر تدعم بمنظومة إلكترونية لا بأس بها رغم أنها لم تعمم على كل المستشفيات إلاّ أنه هناك البعض يؤكد على أن العملية ستعمم، وهذا شيء إيجابي للمرضى، يصبح لديهم ملف إلكتروني وبالتالي أينما وجد فالطبيب يحرص على كل المعلومات الخاصة بالمرضى.

ملاحظة: في الدول الأوروبية على مستوى المستشفيات لم يعد هناك حتى وصفة طبية ورقية، تكتب إلكترونيا والمريض عندما يذهب إلى الصيدلية بمجرد إدخال رقمه السري يتحصل على الوصفة إلكترونيا، أي حتى الوصفات الطبية لم تعد موجودة ورقيا وإنما إلكترونيا.

الخاتمة:

أحرزت الجزائر تقدما كبيرا في مجال الرقمنة، حيث وصلت إلى مستوى متقدم في العديد من القطاعات من حيث توسيع الخدمات الرقمية وإنشاء قاعدة بيانات آمنة من شأنها أن تقرب الإدارة من المواطن وتضمن جودة الخدمة.

إن السلطات العليا في بلادنا تولي أهمية كبيرة لتسريع التحول الرقمي، وتوسيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الإدارات والخدمات العامة، وتحسين إدارة القطاع الاقتصادي، حتى لا يواجه المواطنون أي قيود في الاستفادة من الخدمات العامة الرقمية.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إنشاء بنية تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، والاتصال بالشبكة الدولية ذات القدرة العالية على نقل البيانات، وزيادة قدرة الشبكات الثابتة والمتحركة، مما يمكن أن يخلق الظروف المواتية لمزيد من تطوير برنامج الرقمنة الوطني.

التوصيات:

- * توفير كافة الأدوات لحماية الأجهزة والبيانات على ثلاثة محاور:
- * البحث التقني، المتمثل في توفير كافة المعدات والبرمجيات اللازمة لحماية المعلومات، والبيانات، والأجهزة، والأنظمة.
- * حملات التوعية وتفعيل الثقافة الأمنية لدى المواطنين والموظفين، مثل كيفية اختيار كلمات المرور والأجهزة، ومعرفة ما إذا كان هذا الموقع قد تعرض للاختراق، وعدم الضغط على الروابط التي ترسل وتبث برامج التجسس وغيرها.
- * قانونيا، معاقبة كل من ينظم الهجمات الإلكترونية وسرقة المعلومات واختراق الأجهزة، حتى لا يتمكن "المجرمون" من الاستمرار في فعل ما يريدون ويبقى المواطنون بلا دفاع. لذلك، يبرز البعد القانوني في هذا السياق من أجل مواكبة التطورات وخلق مناخ آمن وملائم لتحقيق الرقمنة الحقيقية في جميع القطاعات.

الهوامش:

- 1 محمود شرقي، صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، العدد 03، 2021، ص 1164.
2. لمزيد من المعلومات أنظر: سفيان خلوفي، كمال شريط، ومريم زغلامي، "تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي-دراسة استكشافية". مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 02، 2020.
- أنظر أيضا: بوقلاشي عماد، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات العمومية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 3 سنة 2011.
- 3 تقاوة رانية وشوام بوشامة، التحول الرقمي كخيار استراتيجي في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة استكشافية، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 06، العدد 01 أبريل 2023، ص 426.
- 4 - لمزيد من المعلومات أنظر: جوزي علواش، ورومان زينب، التحول الرقمي: التحديات والآفاق. مجلة علوم الإدارة، العدد 01، 2020.
- 5 - حميدوش على، بوزيدة حميد، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة المتطلبات والعوائد تجارب دولية دروس وعبر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 47.
- 6 - حميدوش على، بوزيدة حميد، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة المتطلبات والعوائد تجارب دولية دروس وعبر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 47.

⁷ - أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر الغربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003، ص 7.

⁸ يتوجي سامية، أطر الرقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية، مجلة المعارف، العدد 18 جوان 2015، ص 223.

لمزيد من المعلومات أنظر: سليمة مراح، التسيير الحديث والإدارة العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في القانون، تخصص الإدارة والمالية العامة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2000/2001.

⁹ - لمزيد من المعلومات انظر: عبد الغني مقدم، مدلل عبد الفتاح، الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، قطاع العدالة نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة الوادي، كلية العلوم السياسية، 2016 - 2017.

¹⁰ - انظر: نبيل عكلوش، المكتبات الرقمية بالجامعات الجزائرية: تصميمها وإنشاءها، مكتبة الأمير عبد القادر نموذجاً، رسالة دكتوراه، علم المكتبات والمعلومات، قسنطينة، جامعة منتوري، 2010.